

رقم المحضر: ٤٩

رقم القرار: ٢٨

سنة: ٢٠٢٦

من محضر جلسة مجلس الوزراء

الواقع في: ٢٠٢٦/٠١/٣٠

يوم: الجمعة

المنعقدة في: القصر الجمهوري

الموضوع: عرض وزارة البيئة الإستراتيجية الوطنية المتكاملة لإدارة النفايات الصلبة في لبنان -
تحديث ٢٠٢٥ (NISWMS 2025).

- المستندات: - القانون رقم ٤٤٤ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٩ (حماية البيئة).
- القانون رقم ٦٩٠ تاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٦ وتعديلاته (تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها).
- القانون رقم ٨٠ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ (الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة).
- القانون رقم ٣٨ تاريخ ٢٠٢٦/١/٥ (تعديل المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٠ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ (الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة)).
- المرسوم رقم ٨٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ (التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام).
- قرار مجلس الوزراء رقم ٥ تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٧ (الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ودراسة التقييم البيئي والإجتماعي الإستراتيجي).
- كتاب وزارة البيئة رقم ٢٩٢/ب/٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٢٦/١/٢٢ ومرفقاته.

إطلع مجلس الوزراء على الموضوع والمستندات المذكورة أعلاه،

وقد تبين منها أنه بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٧ وافق مجلس الوزراء، بموجب القرار رقم ٥، على الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة ودراسة التقييم البيئي والإجتماعي الإستراتيجي، وتبين أن الصيغة المقرة لم تكن قد أخذت بعين الاعتبار كافة المتغيرات التي طرأت نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان وتضرر بعض البنى التحتية، حيث أن المعطيات التي استندت إليها الإستراتيجية تعود بالحد الأقصى إلى شهر آذار ٢٠٢٤،

وتبين أن الإستراتيجية تشوبها بعض الثغرات التي يتوجب معالجتها بما يتيح أفضل تنفيذ ممكن لها، وتبين أن وزارة البيئة تعمل على استكمال الإصلاحات اللازمة لقطاع النفايات الصلبة ضمن المهام المحددة لها وفق القانون رقم ٨٠ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ (الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة)،

٢٨

رقم المحضر: ٤٩

رقم القرار: ٢٨

تاريخ القرار: ٢٠٢٦/٠١/٣٠

وتبيّن أنّه بتاريخ ٢٠٢٦/١/٥ صدر القانون رقم ٣٨ (تعديل المادة ٢٨ من القانون رقم ٨٠ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠)
(الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة)،

وتبيّن أنّ وزارة البيئة باشرت بإجراءات تعيين الهيئة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة،

وتبيّن أنّ وزارة البيئة أعدت الإستراتيجية الوطنية المتكاملة لإدارة النفايات الصلبة في لبنان - تحديث ٢٠٢٥ (NISWMS 2025) والتي تشمل خارطة طريق واقعية ومركزة لإصلاح قطاع النفايات الصلبة في ظل الأزمات الوطنية المتفاقمة، وأنّه إنطلاقاً من الإطار الأساسي، يُحمّس هذا التحديث الإستراتيجية ويُفعلها للإستجابة للقيود المؤسسية والمالية والناجمة عن الأزمات التي تواجهها البلاد حالياً، وهي تركز على رؤية لبنان التنموية، وإلتزاماته بشأن تغيّر المناخ، والإطار القانوني (ولا سيما القانون رقم ٢٠٢٨/٨٠)، مما يضمن التوافق مع السياسات الوطنية والإلتزامات الدولية،

وتبيّن أنّ تحديث الإستراتيجية قائم على الأدلة إذ يُشكّل التقييم الأساسي الشامل لكميات النفايات وتكوينها وقدرة البنية التحتية والقيود المالية أساساً لجميع الأهداف، ويتجنّب هذا النهج الأهداف الطموحة بشكل مفرط، ويُمكن من الإدارة التكيفية في مواجهة الصدمات؛ فعلى سبيل المثال، خلفت الحرب الإسرائيلية على لبنان في أيلول ٢٠٢٤ كميات غير مسبوقة من مخلفات البناء وألحقت أضراراً بالمنشآت الرئيسية، مما يؤكّد على ضرورة التخطيط الواقعي، وبناء على ذلك، تُحدّد الإستراتيجية المُحدّثة أهدافاً مرحلية قابلة للقياس، ومحددة زمنياً، ومرتبطة بإجراءات تنفيذية ملموسة، مع مؤشرات أداء رئيسية واضحة وبروتوكولات رصد لمتابعة التقدم، وإجراء التعديلات اللازمة، وضمان المساءلة، وتتجاوز هذه الإستراتيجية مجرد البيانات السياسية لتشمل آليات التنفيذ، وذلك بتحديد الأدوار والمسؤوليات، وإدخال أدوات عملية، مثل أنظمة استرداد التكاليف، وخطط مسؤولية المنتج الموسعة (EPR)، ورسوم الإستخدام القائمة على نظام الدفع حسب الكمية (PAYT)، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، والتي تُترجم المبادئ والأهداف الإستراتيجية إلى إجراءات عملية على أرض الواقع،

وتبيّن أنّ الإستراتيجية الوطنية المُحدّثة لإدارة النفايات الصلبة تستند إلى مبادئ إدارة النفايات الصلبة المعترف بها عالمياً، والتي تُشكّل جميع جوانب تصميم النظام وعملية صنع القرار، وبينما كانت هذه المبادئ مُضمّنة بالفعل في الإستراتيجية الأصلية، فإنّ تحديث الإستراتيجية يُعيد تأكيدها وتفعيلها بشكل صريح من خلال إجراءات وأهداف وترتيبات حوكمة ملموسة، وتضع الإستراتيجية المُحدّثة الإستدامة في صميمها، حيث تُقيّم كل تدخل من حيث سلامته البيئية،

رقم المحضر: ٤٩

رقم القرار: ٢٨

تاريخ القرار: ٢٠٢٦/٠١/٣٠

ومقبوليته الإجتماعية، وجدواه الإقتصادية، لضمان نجاحه على المدى الطويل؛ وتعتمد الإستراتيجية المُحدّثة بشكل كامل على التسلسل الهرمي لإدارة النفايات كإطار توجيهي لها، مع إعطاء الأولوية للإجراءات المتوافقة مع هذا التسلسل،

ويوجه هذا التسلسل الهرمي تخطيط البنية التحتية وأهداف الأداء، بحيث يتحوّل نظام إدارة النفايات في لبنان من الإعتماد المفرط على الطمر والتخلّص العشوائي من النفايات إلى أقصى حد ممكن من استعادة الموارد، واستكمالاً لهذا التسلسل الهرمي، تتبنى الإستراتيجية مبدأ الإقتصاد الدائري، حيث تُعامل النفايات كمورد يُعاد تدويره في الإقتصاد؛ وهكذا، تهدف تدابير مثل التصميم من أجل إعادة التدوير، وبتشجيع المواد، وخلق أسواق للمواد الثانوية (بدعم من برامج مسؤولية المنتج الموسعة الجديدة) إلى "إغلاق الحلقة" ودمج إدارة النفايات مع أنظمة الإنتاج والإستهلاك المستدامة،

وتبيّن أنّ الإستراتيجية المُحدّثة تُركّز بشكل أكبر على آليات استرداد التكاليف التي يُمكن تطبيقها في ظل الظروف البلدية والإقتصادية الحالية، حيث يتحمّل مُنتجو النفايات ومُصنّعوها حصة عادلة من تكاليف الإدارة من خلال رسوم المستخدمين الجديدة، وإلتزامات مسؤولية المنتج الموسّعة، وغيرها من أدوات استرداد الكلفة، فيضمن ذلك تمويلاً قوياً وعادلاً للقطاع، مع الحفاظ على القدرة على تحمل الكلفة والشفافية للجمهور،

وتبيّن أنّ مبدأ اللامركزية يُعدّ من المبادئ الأساسية للحكومة؛ وأنّ التحديث الإستراتيجي يوضّح ويُعزّز نهج اللامركزية، حيث تُنقل مسؤولية إدارة النفايات إلى أدنى مستوى إداري فعّال (البلديات أو الإتحادات)، بينما تُقدّم الحكومة المركزية (من خلال الهيئة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة المُعاد تفعيلها) التوجيهات السياسية والإشراف والدعم الفني، ويُعزّز هذا النهج المساءلة والإستجابة على المستوى المحلي، ويُشرك المجتمعات والقطاع الخاص في إدارة خدمات النفايات، وتُشكّل هذه المبادئ مجتمعة - الإستدامة، وهرمية إدارة النفايات، والإقتصاد الدائري، ومبدأ "الملوّث يدفع"، واللامركزية، الأساس القيمي للإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة المتكاملة ٢٠٢٥، مما يضمن إتساق كل مبادرة إستراتيجية وقابليتها للتنفيذ،

لذلك، فإنّ وزارة البيئة تعرض الموضوع على مجلس الوزراء مُقترحةً الموافقة على الإستراتيجية الوطنية المُتكاملة لإدارة النفايات الصلبة في لبنان.

٩

رقم المحضر: ٤٩

رقم القرار: ٢٨

تاريخ القرار: ٢٠٢٦/٠١/٣٠

بناءً عليه،
وبعد المداولة،

قرر المجلس الموافقة على الإستراتيجية الوطنية المتكاملة لإدارة النفايات الصلبة في لبنان - تحديث ٢٠٢٥
(NISWMS 2025).

القاضي محمود مكّي

أمين عام مجلس الوزراء

يُبلّغ لجانِب كلِّ من:

- السادة الوزراء
- الوزارات والإدارات العامة والمؤسسات العام والبلديات واتحادات البلديات
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات